أخبـار

إعداد: المحرر السياسي

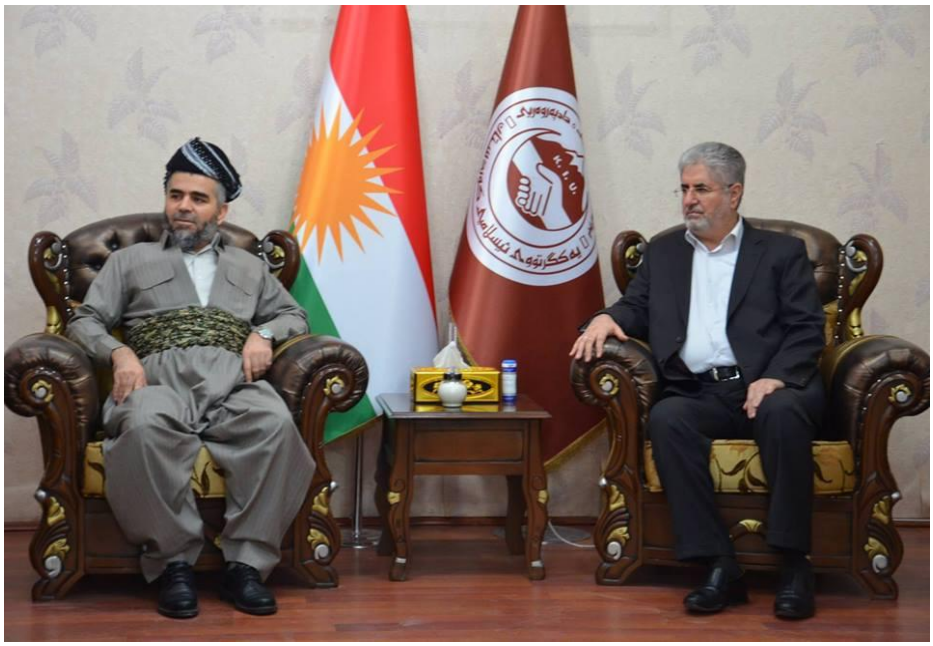

اجتماع مشترك للاتحاد والجماعة الإسلاميين

عقد المكتبان السياسيان للاتحاد الإسلامي الكوردستاني، والجماعة الإسلامية الكوردستانية، اجتماعاً مشتركاً، بأربيل، يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/١١/٢٤.

الاجتماع المشترك، عُقد بإشراف الأمين العام ليككرتوو (محمد فرج)، وأمير الجماعة الإسلامية (علي بابير).

وتناول المكتبان السياسيان في اجتماعهما عدة محاور، منها: تفعيل مضامين مشروع التعاون الإسلامي بين الجانبين، بالاضافة إلى بحث أوضاع كوردستان السياسية والأمنية، والتأكيد على إعادة مسودة دستور الإقليم إلى البرلمان الكوردستاني.

وناقش الجانبان أيضاً الاتفاق الأولي بين أربيل وبغداد، وشددا على دعمه باعتباره مخرجاً من الأزمة.

وجدد المكتبان السياسيان للاتحاد الإسلامي الكوردستاني، والجماعة الإسلامية الكوردستانية وقوفهما إلى جانب القوى الوطنية الكوردية، وقوات بيشمركة كوردستان في مواجهة (داعش)، مثمنين دور القوات الكوردية في الدفاع عن (كوباني).

إدانة التفجير الآثم بأربيل

أدان الاتحاد الإسلامي الكوردستاني بشدة التفجير الآثم الذي استهدف مبنى محافظة أربيل.

وقال الاتحاد الإسلامي الكوردستاني في بيانين أصدرتهما (الكتلة البرلمانية) و(المركز الثاني) إن التفجير الآثم اغتال الأبرياء واستهدف الاستقرار، وهو يُظهر مدى الحقد الدفين الذي تكنه الجهة المنفذة تجاه الكورد وكوردستان.

وعبر الاتحاد الإسلامي الكوردستاني عن استهجانه وإدانته الشديدة للتفجير، داعياً الجهات ذات العلاقة في الحكومة إلى سد الثغرات الأمنية والتصدي بحزم للعدوان.

كتلة يككرتو: قانون العفو العام لا يشمل المحكومين بقضايا الإرهاب

شرع برلمان كوردستان بإصدار مشروع العفو العام، والذي يهدف إلى تخفيف الأحكام الصادرة بحق المحكومين، سواء بالإفراج عنهم، أو تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم، وإصدار صيغه عادلة لتنفيذه، حيث طالب بعض الأعضاء بتخفيف الأحكام الصادره بحق الذين اتهموا بالإرهاب، ممن لم تتلطخ أياديهم بدماء المواطنين، ولكن لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن، وهو موضع دراسة بين الأعضاء والكتل البرلمانية.

وفي هذا السياق قال (أبو بكر هلدني) رئيس كتلة "يككرتوو" وعضو اللجنة القانونية، في تصريح صحفي: "هناك آراء مختلفة بهذا الشأن حول المواد التي تشمل الفئات، وهي ما يتم الصلح بين الأطراف المختلف بينها، وكذلك المحكومين الذين أمضوا فترة كبيرة من محكومياتهم في السجن، وهناك فئات غير مشمولة، وهي الإرهاب والمخدرات وزنا المحارم".

النائب عادل نوري: هناك هدر كبير في الأموال المخصصة للنازحين

كشف نائب عن كتلة الاتحاد الإسلامي الكوردستاني بمجلس النواب العراقي عن ملفات فساد تتعلق بلجنة الهجرة والمهجرين لمساعدة النازحين العراقيين بمدينة دهوك.

وقال النائب عن كتلة الاتحاد الإسلامي الكوردستاني بمجلس النواب العراقي، وعضو اللجنة المشكلة لمتابعة أعمال لجنة الهجرة والمهجرين (عادل نوري)، إن اللجنة تمكنت من رصد، وكشف العديد من ملفات الفساد بلجنة الهجرة والمهجرين الخاصة بمساعدة النازحين بمدينة دهوك.

وأوضح (عادل نوري) بأنهم رصدوا ما لا يقل عن ثلاثة مليارات من الأموال المهدورة في صفقات شراء الخيام للنازحين في دهوك.

بيان نوري تستعرض واقع المرأة العراقية

بحث وزيرة الدولة لشؤون المرأة (بيان نوري توفيق) مع السفير الأمريكي في بغداد (ستيوارت جونز)، آفاق التعاون المشترك بين الجانبين حول القضايا الخاصة بالمرأة، لا سيما القضايا الراهنة المتعلقة بأوضاع النازحات وأسرهم.

وذكر بيان للوزارة، تلقت (الحوار) نسخة منه، أن الوزيرة (بيان نوري) استقبلت السفير الأمريكي في مكتبها، حيث استعرضت أهم الخطط والبرامج التي تعمل عليها الوزارة، والمتمثلة بالنهوض بالمرأة، ومجابهة العنف الموجه ضدها، ومتابعة أحوال النساء النازحات.

وفي الصدد ذاته استقبلت وزيرة الدولة لشؤون المرأة (بيان نوري) القائمة بالأعمال البريطانية في بغداد (بلندا لويس) بمقر الوزارة، وتباحث الجانبان سبل تعزيز التعاون في مجال مساعدة النساء النازحات والناجيات من الاعتداءات الجنسية.

وقالت الوزيرة الكوردية إن وزارتها تنسق مع مختلف الجهات الحكومية والمدنية لتقديم الخدمات الانسانية والنفسية والصحية للنساء النازحات، لافتة إلى وجود نحو ٢٠٠ إمرأة تم تحريرهن من مسلحي (داعش)، في إقليم كوردستان، وهن بحاجة ملحة إلى رعاية صحية ونفسية❑

شخصيات سياسية وأكاديمية

تطرح (خارطة طريق) لإقامة الدولة الكوردية

طرحت شخصيات سياسية وأكاديمية وإعلامية ونشطاء مجتمع مدني مشروعاً يتضمن خطوات لاستقلال إقليم كوردستان وإقامة الدولة الكوردية.

وجاء المشروع على شكل مذكرة حملت عنوان (خارطة طريق خاصة بخطوات تحويل جنوب كوردستان لدولة مستقلة) – حصلت (الحوار) على نسخة منها – موجهة إلى الرئاسات الثلاث في الإقليم، ورؤساء الأحزاب الكوردستانية، ومسؤولي منظمات المجتمع، ومنظمات حقوق الإنسان.

والمذكرة المؤرخة في ٢٠١٤/٨/٣، ذيلت بأسماء وتواقيع تلك الشخصيات، وهم: (عمر عبد العزيز – رئيس كتلة يككرتوو السابق في برلمان كوردستان)، (د. أنور محمد فرج – أستاذ جامعي)، (د. كنعان حمه غريب – أستاذ جامعي)، (د. رؤوف كريم – أستاذ جامعي)، (بيخال أبو بكر – أستاذة جامعية)، (عبد السلام مدني – ناشط مدني)، (د. ريبوار كريم – أستاذ جامعي)، (آرام قادر – برلماني سابق)، (حامد محمد علي– كاتب وصحفي)، (محسن جوامير– مثقف وكاتب)، (د. يحيى عمر ريشاوي– إعلامي وأكاديمي)، (عطا محمود – ناشط حقوقي).

واستهلت المذكرة بالقول: من دافع همومنا التشاركية، ومن منطلق المسؤولية التي نقتنع بها جميعاً، نحن مجموعة من الشخصيات السياسية والأكاديمية والثقافية، استشعرنا الحاجة إلى إعداد (خارطة طريق) تحقيقاً لهذا الهدف، نوجهها إلى القيادة السياسية والرأي العام الكوردستاني.

وتابعت المذكرة قائلة: نناشد المراكز السياسية، والدبلوماسية، والإعلامية، والدينية، إلى وضع خلافاتها جانباً، والعمل معاً يداً واحدة لإطلاق حملة لوضع خطة مشتركة، بهدف تهيئة الأرضية في الذكرى المئوية لـ(اتفاقية سايكس – بيكو) التي ستحل في ٢٠١٦/٥/١٦، والفكرة هي الإسراع بإنجاز الأعمال الأساسية في هذه الحملة الشاملة والموحدة، وإعلان اتخاذ آخر خطوة نحو الاستقلال بحلول ذكرى الاتفاقية.

وطالبت المذكرة، الجهات السياسية، والمنظمات المهتمة بالوثوق في (خارطة

الطريق) هذه، والأخذ بمضامينها، والاستفادة منها لأجل صياغة خارطة طريق كوردستانية شاملة موحدة.

وحددت المذكرة مضمونها بالنقاط التالية:

أولاً: عقد مؤتمر موسع وعاجل، قبل نهاية العام الحالي ٢٠١٤، يدعى إليه مجموعة من الخبراء القانونيين، وممثلي القوى السياسية، وعلماء الدين، والمفكرين والمثقفين، وممثلي الكتل البرلمانية، وممثلين عن حكومة الإقليم، لتحديد خطوات العامين المقبلين، تحت رقابة (برلمان كوردستان)، باعتباره المرجع السياسي لشعب كوردستان.

ثانياً: تشكيل لجنة من المترجمين المحترفين، لترجمة الوثائق الخاصة التي توثق معاناة الكورد، بعد اتفاقية سايكس – بيكو، إلى اللغات الرئيسة العربية والإنكليزية والفارسية والتركية، بالأخص ترجمة الملفات التالية:

ا– مشروع طمس الهوية الكوردية.

ب– تشويه ديموغرافية كوردستان، وتغيير جغرافيتها الإدارية.

ت– الترحيل القسري للكورد، وتشتيتهم خارج أرضهم.

ث– عمليات القتل والتصفية (الأنفال).

ح– قصف (حلبجة)، ومناطق مختلفة كوردستانية، بالسلاح الكيمياوي.

خ– قائمة بأسماء ضحايا النظام من شهداء ومصابين.

ج– السجلات المدونة فيها أسماء المدن والقرى المدمرة.

ثالثاً: بعد ترجمة وإعداد الوثائق، يتوجب الإسراع برفع تلك الوثائق والأدلة إلى الجهات الدولية، عن طريق برلمان كوردستان، أو عبر ممثليات حكومة الإقليم في الخارج..

رابعاً: من الضروري بعد الاطمئنان على وصول تلك الوثائق إلى الجهات الدولية، القيام بتحركات دبلوماسية، على المستوى الرسمي لحكومة إقليم كوردستان، بمشاركة شخصيات سياسية ومنظمات حقوقية، تستهدف زيارة المراكز العربية، والإسلامية، والدول الأوروبية، وبالأخص الأشخاص والدوائر المؤثرة على أعضاء مجلس الأمن الدولي، لتشكيل لوبي يساند الكورد وقضيته، وتحليل تلك الوثائق بشكل مباشر، وإيصال مطالب الكورد، وآخر مستجدات المنطقة إلى تلك الدوائر الدولية.

ثامناً: يجب وضع خطة شاملة لإعادة هيكلة قوات البيشمركة، وإكمال جهوزيتها، وفتح دورات توعية، ووضع خطة للتدريب العسكري المكثف، وإن اقتضت الضرورة

تشكيل ألوية جديدة، ومطالبة القوى السياسية والمواطنين الانخراط فيها.

تاسعاً: تهيئة أرضية مشتركة في مجال عقد الاتفاقيات الأمنية على مستوى دول الجوار، والمنطقة، وحتى على المستوى الدولي.

عاشراً: توفير جزء من الاحتياطي النقدي، خاصة لحملة العامين المقبلين، لتدارك أي متغيرات غير متوقعة.

أحد عشر: يتوجب تعديل بعض المواد ذات العلاقة في دستور إقليم كوردستان قبل نهاية العام المقبل ٢٠١٥، وبحسب مقتضيات مصلحة شعب كوردستان.

اثنا عشر: تكليف لجنة مختصة لتأشير حدود جنوب كوردستان، بما فيها المناطق المسماة (المتنازع عليها) في الدستور العراقي، بالاستناد إلى الأدلة والوثائق التاريخية.

ثلاثة عشر: إشراك ممثلي بقية القوميات وأصحاب الديانات بكوردستان، في اللجان والآليات ذات العلاقة، لتطمينهم على تثبيت حقوقهم في دستور دولة كوردستان.

أربعة عشر: تخصيص ميزانية خاصة لإدارة المناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم، خصوصاً من الناحية الخدمية، وتوفير رواتب الموظفين وقوات البيشمركة.

خمسة عشر: تعديل المواد القانونية الخاصة بعدد أعضاء البرلمان، وزيادة عدد المقاعد، بحيث يصار إلى إجراء انتخابات تكميلية للمناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم، خلال مدة لا تتعدى نهاية ٢٠١٥.

ستة عشر: تعديل قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان، بحيث يتماشى مع الاحتياجات الجديدة للإقليم خلال الأشهر الستة المقبلة.

سبعة عشر: تشكيل لجنة سياسية عليا لإطلاق حملة دبلوماسية خاصة للتحاور مع الأطراف السياسية والمرجعيات والشخصيات العراقية، بهدف تشكيل لوبي داخلي مساند، وتقليل العقبات أمام المشروع المرتقب.

وختمت المذكرة بالقول: ما تقدم – من وجهة نظرنا – خطوات أساسية في (خارطة الطريق) للعامين المقبلين، ويجب قبل ظهور أي سيناريو جديد، وضياع الوضع القائم، المباشرة بتنفيذ تلك الخطوات، وحسب الأولويات، مع اتخاذ خطوات أخرى، على أن تكون عوامل (السرعة)، و(الفاعلية)، و(وحدة الصف)، شروطاً لازمة لإنجاح هذا المشروع. ❐